أيار 2026 العدد رقم 4

سلسلة **التعامل مع الماضي**

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

الماضي حاضرٌ فينا ومن حولنا: الأثر المجتمعي للمفقودين في الحرب الأهلية اللبنانية

نايلة خضر حمادة

عن الكاتبة
نايلة خضر حمادة هي متخصّصة في مجال التعليم، تعمل على دعم جهود بناء السلام والحوار والتماسك الاجتماعي من خلال تعليم التاريخ. وهي المؤسِّسة المشاركة والرئيسة السابقة للهيئة اللبنانية للتاريخ، وتسعى لتمكين المعلّمين من مقاربة الماضي المتنازَع عليه من خلال التفكير النقدي، والتاريخ الشفهي، والسرديات الشاملة، دعمًا للمصالحة والذاكرة الجماعية في لبنان وخارجه.

المقدّمة

يرتبط ملف المفقودين في لبنان ارتباطًا وثيقًا بالحرب الأهلية الطويلة (1975-1990)، التي شهدت اختفاء آلاف الأشخاص قسرًا، غالبًا على أيدي مليشيات وفصائل مختلفة شاركت في النزاع.

في أعقاب الحرب، سعى اتفاق الطائف لسنة 1990 لإرساء السلام والاستقرار السياسي، لكنه أهمل قضايا أساسية تتعلّق بالمساءلة والعدالة. وبقيَ التردّد في مواجهة الماضي بشكل علني مُهيمنًا على المشهد السياسي، ما أتاح لزعماء الحرب السابقين شغل مواقع نفوذ بارزة من دون محاسبة على ما ارتكبوه خلال النزاع.

لا تزال قضايا المفقودين مجهولي المصير تؤثر بشدّة في المجتمع اللبناني، ما يعقّد جهود المصالحة ويؤكد الحاجة إلى ترسيخ الذاكرة التاريخية. كذلك تسهم هذه القضية في تعميق الانقسامات الطائفية، إذ إنّ السرديات المتضاربة حول الحرب تعوق مسار المصالحة وتعزّز دوّامة الإفلات من العقاب. وفي ظلّ عدم التعامل مع الأحداث الماضية بجدّية، تواجه الجهود الرامية إلى بناء هوية وطنية جامعة عوائق كبيرة. وفي الآونة الأخيرة، تدرك شريحة متزايدة من الناس الحاجة إلى العدالة الانتقالية لمعالجة هذه المظالم، بوصفها إطارًا أساسيًا للتعافي، وإعادة ترسيخ الثقة، وبناء مستقبل أكثر شمولًا لجميع اللبنانيّين.

في ظلّ تاريخ لبنان المضطرب، تدعو هذه الورقة القارئ إلى التفكير في التداعيات المستمرّة للحرب الأهلية ومصير المفقودين الذي لا يزال مجهولًا. فهي

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland to Lebanon and Syria
السفارة السويسرية لدى لبنان وسوريا

موّل هذا الملخص من قبل سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق المركز اللبناني للدراسات، وهو لا يعكس بالضرورة آراء سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا.

© حقوق النشر محفوظة 2026
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

تتتبّع كيف تطاول آثار هذا الغياب الصامت نسيج المجتمع، فتقوّض الثقة، وتؤثّر في الذاكرة الجماعية، وتعوق مسار البلاد نحو تحقيق الوحدة. ولا تكتفي الورقة باستحضار الماضي فحسب، بل تدعو أيضًا إلى اعتماد الذاكرة والتعافي بوصفهما ركيزتين لبناء مستقبل لبنان.

خلفيّة

اندلعت الحرب الأهلية في عام 1975 نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية معقّدة. فقد أدّى النظام السياسي الهش في لبنان، القائم على توازن طائفي دقيق، إلى تفاقم التوترات بين مكوّناته الدينية المتعدّدة، كذلك ساهمت الفوارق الاقتصادية والتباينات المناطقية في تنمية مشاعر الغبن.

ولا تزال طبيعة النزاع وتسميته موضع جدل. فبينما يصفه البعض بـ'الحرب الأهلية'، يشير إليه آخرون بـ'حرب لبنان' (سنّو، 2018) أو 'حرب من أجل الآخرين' (توينبي، 1985)، في انعكاس لطبيعة النزاع المعقّدة ومتعدّدة الأبعاد، ولمشاركة أطراف خارجية كثيرة فيه، من مليشيات محلية إلى دول مجاورة وقوى دولية. ويُعزى غياب تسمية رسمية للنزاع غالبًا إلى سياسة رسمية قائمة على الإنكار والنسيان، إضافةً إلى صعوبة إجراء أبحاث موضوعية في سياق تتجدّد فيه باستمرار التوترات الحزبية والطائفية بفعل الأحداث الراهنة (خلف، 2017).

ولكن ممّا لا شكّ فيه، أنّ الحرب أدّت إلى نتائج مدمّرة. إذ يُقدَّر عدد الضحايا بما بين 120,000 و150,000 شخص، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المصابين، وأكثر من مليون مشرّد، فيما هاجر نحو 700,000 إلى الخارج (لبكي وأبو رجيلي، 2005؛ بروغان، 1998). وفي ظل تباين الأرقام، 'أصدرت الحكومة اللبنانية تقريرًا بعد الحرب قدّرت فيه إجمالي الخسائر البشرية على النحو الآتي: 144,240 قتيلًا؛ و197,506 جرحى، بينهم 13,455 أُصيبوا بإعاقات دائمة؛ و17,415 مفقودًا، من بينهم 13,968 صُنّفوا مخطوفين ويُفترض أنهم متوفّون'، وذلك وفقًا لمنظمة 'دعم لبنان' (منظمة 'دعم لبنان'، 2014). وقد خلّفت الحرب دمارًا واسعًا في البنى التحتية، وأضعفت الدولة، وعزّزت نفوذ المليشيات، وعمّقت الانقسامات الطائفية.

ومع أنّ اتفاق الطائف، الذي وُقّع في عام 1989، سعى لإعادة الاستقرار، فإنه لم يعالج الانقسامات العميقة، بل أعاد تكريس نظام المحاصصة الطائفية للسلطة. ولا تزال صدمات الحرب والسرديات المتنافسة تعوق المصالحة وتفرض تحديات أمام لبنان حتى اليوم.

تمثّلت إحدى أبرز نقاط الضعف في اتفاق الطائف بإخفاقه في معالجة مصير آلاف المفقودين والمخفيّين قسرًا. فمن خلال إعطاء الأولوية للتسويات السياسية على حساب تقصّي الحقيقة والمساءلة، فضلًا عن منح عفو عام شامل، هُمِّشَت حقوق العائلات ورُسِّخَت ثقافة الإفلات من العقاب. وقد أسهم قانون العفو العام لسنة 1991 في مأسَسة ما يمكن وصفه بـ'سياسات النسيان المُنظَّم'، إذ وفّر الحماية للمرتكبين ومنع نشوء آليات للحقيقة أو جبر الضرر أو المصالحة. وقد أفضى هذا الإرث إلى تكريس ثقافة سياسية ترفض مواجهة الماضي.

أدّت منظمات المجتمع المدني، ولا سيما لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، دورًا محوريًا في المطالبة بالحق في معرفة مصير المفقودين. وعلى مدى عقود، لم تُفضِ جهودهم إلى نتائج ملموسة بالرغم من تشكيل أكثر من ثلاث لجان رسمية. غير أنّ القرار المفصلي الصادر عن مجلس شورى الدولة في عام 2014 شكّل خطوة مهمّة على الصعيد القانوني في لبنان، إذ أكّد حق العائلات في معرفة مصير أحبّائها. ويعكس هذا القرار تطورًا ملحوظًا في أداء السلطة القضائية واستقلاليتها (المركز الدولي للعدالة الانتقالية – لبنان، من دون تاريخ).

وقد أدّت الجهود المتواصلة في نهاية المطاف إلى إقرار القانون 105 لسنة 2018، الذي نصّ على إنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا. غير أنّ الهيئة واجهت تحديات كبيرة، من بينها الجمود السياسي ومحدودية الموارد.

عمومًا، يختلف نهج لبنان إزاء العدالة الانتقالية بشكل واضح عن الأطر الدولية، التي تقوم على أربع ركائز أساسية: الحق في معرفة الحقيقة، والعدالة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار (أورنتليشر، 2005). وقد طوّرت منظمة Swisspeace ووزارة الخارجية السويسرية إطارًا مفاهيميًا للتعامل مع الماضي يقترح مقاربة شاملة، تقوم على اعتبار هذه الركائز مترابطة ومتكاملة (منظمة Swisspeace، 2016).

يُنظَر إلى مسار معالجة المظالم التاريخية على أنه عملية طويلة الأمد تتطلب إدماجًا مدروسًا ومتأنّيًا. ومع أن القانون 105 يكرّس حق العائلات في معرفة الحقيقة، لم يكمل لبنان بعد تنفيذ إصلاحات أوسع، مثل استقلالية القضاء وإنشاء مسارات رسمية للمصالحة. ولا تزال جهود لبنان نحو تحقيق الحقيقة والعدالة والمصالحة مستمرّة اليوم، مع الإشارة إلى ضرورة تنفيذ إصلاحات فعلية وتحقيق المساءلة لمعالجة جراح الماضي.

بعد سقوط النظام السوري، شكّل التعاون السوري-اللبناني خطوة متقدّمة مهمّة. فقد اتفقت الحكومة اللبنانية برئاسة نواف سلام، والإدارة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع، على العمل المشترك لكشف مصير اللبنانيّين الذين كانوا مُحتجَزين في سجون نظام الأسد، كما السجناء السوريّون في السجون اللبنانية. ويُعدّ هذا التعاون ضروريًا لكشف حقائق جديدة حول مرحلة الحرب الأهلية وتكوين فهم أعمق للظروف المعقّدة المحيطة بملف المفقودين.

ويبقى ضمان عدم التكرار تحديًا طويل الأمد، يتطلّب بناء مؤسّسات ديمقراطية فاعلة، وقضاء مستقل، وضمان سيادة القانون. وبالرغم من أنّ الخطوات الأولية شملت نزع السلاح وتسريح المقاتلين، فإن الإصلاحات الدستورية وإصلاح قطاع الأمن ركّزت في معظمها على تقاسم السلطة بين المسلمين والمسيحيّين. ولا يزال هدف ضمان استقلالية القضاء وتحصينه من التأثيرات الطائفية والسياسية غير محقّق.

الأثر المجتمعي

إن غياب تحقيقات رسمية وتردّد الدولة في معالجة مصير المفقودين أسهما في استمرار الظلم وانعدام الثقة، ما أضعف الثقة في المؤسّسات العامة وعرقل مسار المصالحة الوطنية. ويؤدي هذا الإهمال إلى تفكّك المجتمعات وتعزيز الإقصاء الاجتماعي، إذ إنّ استمرار حالات الاختفاء من دون حلّ يحول دون التعافي الجماعي.

كذلك، تواجه النساء اللواتي لا يزال أقاربهنّ في عداد المفقودين حالة مستمرة من الغموض القانوني والاجتماعي، ما يزيد من تهميشهنّ ويعكس إخفاقات بنيوية أوسع. وعليه، فإن معالجة قضية المفقودين ليست ضرورية لتحقيق العدالة فحسب، بل أيضًا لإعادة بناء الثقة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتكريس مسار حقيقي للتعامل مع الماضي.

الديناميات المجتمعية

انعدام الثقة بين المجتمعات

تشترك العائلات، عبر مختلف الانقسامات الطائفية والسياسية، في معاناتها نتيجة عدم الكشف عن أبنائها المخفيّين قسرًا. وعندما تُهمل الدولة هذه القضايا، تتعمّق مشاعر الظلم والاغتراب، ما يمنع التفاعل الإيجابي بين المجتمعات ويضعف التماسك الاجتماعي. وتميل المجتمعات إلى الانكفاء داخل سرديات منفصلة قائمة على الفقدان، وغالبًا ما تنظر إلى الآخرين بعين الشك بدلًا من التضامن.

كذلك تشكّل حالات الاختفاء غير المحسومة شكلًا عميقًا من الفقدان الغامض، يمتدّ عبر مجتمعات بأكملها (روبينز، 2024). فعندما يكون الأحبّة غائبين جسديًا، لكن حاضرين نفسيًا، يعطّل انعدام اليقين مسار الحداد، ويؤثّر في القدرة على اتخاذ القرارات، ويُبقي الأفراد والمجتمعات في حالة من الشلل العاطفي.

هذا الغموض يطرح تحديات أمام مفاهيم الانتماء والمواطنة، ويؤثر في كيفية تفاعل المجتمعات والدولة مع المتضرّرين. لذا، إنّ الاعتراف بقضية المفقودين والمخفيّين قسرًا بوصفها مأساة جماعية قد يُسهِم في إعادة تأطير الماضي كتجربة مشتركة. ومن خلال الإقرار بالألم الجماعي، تستطيع الدولة تعزيز سرديات شاملة تُكرّم الذاكرة، وتعزّز الانتماء الوطني، وتشجّع المجتمعات على تجاوز الانقسامات الطائفية سعيًا لتحقيق التعافي الجماعي.

ويتطلّب بناء هوية وطنية أقوى الاعتراف بالتجارب المشتركة وبالألم الجماعي. فمن خلال التعامل مع قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا بوصفها مأساة جماعية، يمكن الدولةَ أن تعزّز سردية موحّدة تُخلّد ذكراهم، وترسّخ الشعور بالانتماء إلى الوطن، وتدعم مسارات التعافي عبر مختلف الانقسامات الطائفية.

تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال كشف الحقيقة

إن كشف الحقيقة بشأن المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، ومنح عائلاتهم إجابات واضحة عن مصيرهم، من شأنه أن يُحدث أثرًا مجتمعيًا تحويليًا. فهو يخفّف من المعاناة المستمرّة منذ سنوات طويلة، ويفتح المجال أمام الحوار والتعاطف بين المجتمعات، ويسهم في تفكيك أسباب انعدام الثقة. ومن خلال معالجة هذه القضايا غير المحسومة، تؤكّد الدولة التزامها العدالة وحقوق الإنسان، ما يعيد بناء الثقة بالمؤسّسات ويعزّز التماسك الاجتماعي والاستقرار على المدى الطويل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016).

دمج العائلات في المجتمع

عندما يُنظر إلى قضية المفقودين بوصفها شأنًا جماعيًا، لا مجرد معاناة خاصة بعائلات محددة، فإن ذلك يعزّز الوحدة والشعور المشترك بالمسؤولية، ويحوّل الألم الفردي إلى دافع للتضامن الوطني والمصالحة. كذلك إن دمج العائلات في المجتمع يخفّف من العزلة والوصم، ويعيد بناء الثقة، ويعزّز التماسك الاجتماعي من خلال التعاطف. وعلى مستوى الدولة، يشكّل الاعتراف الرسمي، والحماية القانونية، والدعم المؤسّسي تأكيدًا أنّ مصير المفقودين قضية وطنية، لا مسألة خاصة فحسب.

التعليم مسارًا للتعافي والمصالحة

يضع الإطار السويسري للتعامل مع الماضي تعليم التاريخ والحفاظ على السرديات التاريخية في صلب 'الحق في معرفة الحقيقة'. ومن خلال دمج وجهات نظر متنوّعة ومقاربات متعدّدة التخصّصات، يمكن التعليمَ أن يعالج الصدمات الجماعية، ويعزّز التضامن بين المجتمعات المنقسمة، ويسهم في ترسيخ ثقافة الحوار والفهم لدى الأجيال الشابة، بما يدعم التعافي عبر الأجيال ويحدّ من احتمالات النزاعات المستقبلية.

ينقسم النظام التعليمي في لبنان بين قطاع عام صغير ومركزي، وقطاع خاص واسع ولا مركزي تهيمن عليه إلى حد كبير الطوائف الدينية، وفي بعض الحالات يرتبط بأحزاب سياسية. ويؤدي هذا الواقع إلى تكريس الإقصاء والانقسامات الطائفية، إذ تعزّز المدارس الخاصة الهويّات الفئوية والتسلسلات الهرمية القائمة على النفوذ، ما يقوّض التماسك الاجتماعي على المدى الطويل.

وثمة فجوة واضحة بين مناهج التربية المدنية التي تروّج لقيم مثل السلام والعدالة والمساواة، والواقع الذي يعيشه الطلاب، ما يدفع كثيرين إلى اعتبار هذه المفاهيم مجرّدة أو غير واقعية. وعلى الرغم من التأكيد الشكلي للتنوّع، نادرًا ما تزوّد المناهج الطلاب بمهارات عملية للتعامل مع الاختلافات أو حلّ النزاعات. كذلك فإن التعليم الديني غالبًا ما يعزّز الحدود الفاصِلة بين الطوائف بدلًا من دعم الشمول والمصالحة (هوغسيت، 2020).

يُنظر إلى التعليم في لبنان بوصفه أداة أساسية لتعزيز التماسك الاجتماعي، ولا سيما في سياقات ما بعد النزاع، حيث يكون تعليم التاريخ مُسيّسًا ومحلّ خلاف شديد (شعيب، وعكر، ومكوك، وحشيشو، 2012؛ بوش وسالتاريلي، 2000؛ بينتروفاتو، 2017). وعلى الرغم من الإصلاحات التي أُدخلت في العامَين 1997 و2010 بهدف تعزيز الوحدة من خلال مناهج مشتركة، استمرّت الانقسامات الطائفية والتفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية، وأُحبِطت محاولات توحيد التعليم الديني بفعل معارضة القيادات الطائفية (شعيب، 2016).

نتيجةً لذلك، فإنّ مناهج التاريخ لم تواكب الزمن، وهي تعطي الأولوية لتكريس سردية وطنية موحّدة، ما يجعل أجيالًا كاملة غير مطّلعة على التاريخ الحديث، بما في ذلك مصير آلاف المفقودين والمخفيّين قسرًا. وقد ساهم هذا الفراغ التاريخي، الناتج من تردّد صانعي السياسات في معالجة الأحداث الأخيرة، في عرقلة المصالحة والعدالة الانتقالية، بالرغم من الدعوات المستمرة من المجتمع المدني إلى اعتماد مقاربات أكثر شمولًا ونقدية.

وقد أتاح إصلاح المناهج الذي أُطلق في عام 2022 فرصة جديدة لمعالجة الماضي من خلال محتوى أكثر شمولًا ومقاربة قائمة على الكفاءات، مدعومة ببرامج تدريب للمعلّمين في القطاعَين العام والخاص. وبالتوازي مع ذلك، عملت الهيئة اللبنانية للتاريخ وشركاؤها في المجتمع المدني على تعزيز قدرات المعلّمين للتعامل مع التاريخ الحساس، مؤكّدين أهمية التدريب المتخصّص في تعزيز الحوار، والتفكير النقدي، والتعاطف.

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال الصفوف الدراسية توفّر قدرًا محدودًا من المعلومات حول الحرب الأهلية وقضية المفقودين والمخفيّين قسرًا. كذلك فإنّ غياب مسار وطني شامل للمصالحة لا يزال يثني الكثير من العائلات عن التحدّث بصراحة عن الماضي (بركات وعويس، 2023).

وتُظهر الأبحاث أنّ تدريس قضايا المفقودين والإخفاء القسري في المجتمعات الخارجة من النزاع يمكّن الطلاب من فهم الأثر المستمر للماضي، وتنمية التعاطف، والمساهمة في بناء مجتمع أكثر تماسكًا. وعليه، إن تناول هذه القضايا الحسّاسة في الصفوف الدراسية يُعدّ شرطًا أساسيًا لبناء ذاكرة جماعية ودعم مسار المصالحة (جمعية الحوار والبحث التاريخي AHDR، 2024).

الأثر النفسي والاجتماعي

تُبرز نظرية 'الفقدان الغامض' كيف أنّ عدم اليقين بشأن مصير المفقودين يسبّب ضغوطًا نفسية حادّة. إذ يعطّل هذا الغموض مسار الحداد، ويؤثّر في القدرة على اتخاذ القرارات، ويترك العائلات في حالة من الشلل العاطفي. وتُظهر الدراسات أنّ هذا النوع من الفقدان غير المحسوم يؤدي إلى الاكتئاب والقلق والنزاعات داخل الأسرة، إذ يجد الأفراد صعوبة في فهم واقعهم، ولا يتمكنون من إعادة بناء أدوارهم أو عاداتهم الحياتية بشكل طبيعي.

ولا يقتصر أثر غياب الإجابات على الأفراد، بل يمتدّ إلى المجتمعات، إذ يطمس الحدود المعتادة بين الحياة والموت، ويترك المعاناة من دون اهتمام أو معالجة. ومع مرور الوقت، يصبح هذا الغموض المستمر أشدّ وطأة من الوفاة المؤكّدة، كذلك يمكن استغلال أثره العاطفي لأغراض سياسية (روبينز، 2024).

نهج مقارن

اتّسم تعامل لبنان مع قضية المفقودين في الحرب الأهلية بفترات طويلة من الصمت، والتردّد السياسي، وتشتّت الجهود. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدّم المحدود في السنوات الأخيرة، لا يزال الكثير من العائلات يفتقر إلى إجابات، كذلك إنّ غياب مسار شامل لتقصّي الحقيقة أو المصالحة يزيد من الصدمة النفسية، وانعدام الثقة، والإفلات من العقاب.

وتُظهر تجارب مجتمعات أخرى خرجت من النزاع أن الجمع بين تقصّي الحقيقة، والعدالة، والاعتراف بالمعاناة يُعدّ شرطًا أساسيًا للتعافي وإعادة بناء الثقة الاجتماعية.

في حالة جنوب أفريقيا، أُنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة، التي وفّرت منصّة للضحايا والمرتكبين لسرد تجاربهم. وقد أدّى فريق عمل المفقودين التابع للجنة دورًا

أساسيًا في تتبّع رفات الناشطين المناهضين لنظام الفصل العنصري واستعادته، ما أتاح للعائلات الحصول على إجابات، وساهم في التعافي الوطني. وعلى الرغم من عدم حلّ جميع القضايا، واعتبار بعض الضحايا أنّ العدالة المادية لم تتحقّق بالكامل، فإن مسار كشف الحقيقة والاعتراف بالمعاناة أسهما في تعزيز المصالحة وتقوية الثقة بالمؤسّسات (هيئة الادعاء الوطني في جنوب أفريقيا، 2025؛ أرونسون، 2011).

وفي إيرلندا الشمالية، 'اختفى' عدد من الأشخاص خلال فترة الاضطرابات. وبعد انتهاء النزاع، أُنشئت اللجنة المستقلة لتحديد مواقع رفات الضحايا، بهدف استعادة الرفات وتقديم إجابات للعائلات. وعلى الرغم من أن إيرلندا الشمالية لم تُنشِئ لجنة شاملة للحقيقة والمصالحة، فإن هذا النهج محدّد الهدف، كان فعّالًا في معالجة بعض قضايا الماضي. ومع ذلك، إن غياب مسار شامل للمصالحة يعني استمرار بعض الجراح والانقسامات، ولا تزال الجهود الرامية إلى التعامل مع الماضي موضع خلاف (هيئة الادعاء الوطني في جنوب أفريقيا، 2025).

أما في رواندا، فبعد الإبادة الجماعية في عام 1994، اعتمدت الدولة مسارًا وطنيًا للوحدة والمصالحة. فأُنشِئت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، إلى جانب محاكم محلية على المستوى المجتمعي. وهدفت هذه الآليات إلى كشف الحقيقة، وملاحقة المرتكبين، وتعزيز العدالة التصالحية. كذلك ساهمت قرى المصالحة في جمع الناجين والمرتكبين، ما عزّز التسامح والتماسك الاجتماعي. وعلى الرغم من إحراز تقدّم ملحوظ، فإن الكشف المستمرّ عن مقابر جماعية واستمرار الصدمات النفسية يسلّطان الضوء على التحديات التي تعوق إغلاق الملف بالكامل وتحقيق سلام دائم (بيغابو وآخرون، 2025).

سعت هذه الدول بشكل فاعل للكشف عن الحقيقة وضمان المساءلة والمصالحة، وحقّقت عمومًا تقدّمًا أكبر في مجالات التعافي، والتماسك الاجتماعي، والثقة بالمؤسّسات، بالرغم من استمرار بعض التحديات. في المقابل، عندما يبقى مصير المفقودين من دون حلّ، كما في لبنان، تعاني المجتمعات من صدمات ممتدّة، وانعدام الثقة، والانقسام، فيما تُحرم العائلات معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة.

التوصيات

تسريع جهود كشف الحقيقة

يُعدّ توفير دعم مستدام للهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا شرطًا أساسيًا لتمكينها من تنفيذ ولايتها في تقصّي الحقيقة. وتشمل التدابير السياساتية الأساسية ما يأتي: 1) تأمين الاستقلال المالي والإداري للهيئة من خلال تخصيص موازنة كافية ومستقلة لها، بعيدًا عن التدخلات السياسية؛ 2) ضمان استقلالها الإداري بما يكفل استمرارية عملها؛ 3) تعزيز صلاحياتها القانونية عبر سنّ تشريعات واضحة تُلزم جميع المؤسّسات العامة، بما فيها الأجهزة الأمنية والسلطة القضائية، بالتعاون الكامل معها وإتاحة الوصول إلى جميع الأرشيفات والمعلومات ذات الصلة؛ 4) حماية استقلالها السياسي من خلال تحييدها عن المحاصصة الطائفية والمساومات السياسية التي أدّت سابقًا إلى تأخير تشكيلها وأضعفت مصداقيتها (توما وزغبور، 2020)؛ 5) اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية مواقع المقابر الجماعية وأماكن الدفن المشتبه فيها من العبث

أو التدمير، وفقًا لما ينصّ عليه القانون 105، حفاظًا على الأدلة وضمانًا لحق العائلات في معرفة الحقيقة؛ 6) ضمان تمثيل الهيئة في جميع الوفود الرسمية والمفاوضات المتعلقة بملف المفقودين، ولا سيما في المحادثات الثنائية مع دول أخرى (مثل سوريا)، بما يحول دون تهميشها ويحمي حقوق العائلات (وكالة الأنباء الفرنسية وفريق صحيفة 'لوريان توداي'، 2025).

تفعيل دور التعليم

يلعب التعليم دورًا محوريًا في تحويل إرث الحرب الأهلية، بما في ذلك قضية آلاف المخفيّين، إلى فرصة لتكوين فهم أعمق حول الماضي، والاعتراف بالخسائر الجماعية، وتعزيز التضامن الاجتماعي.

وتتمثّل أبرز التوصيات بما يأتي:

- ينبغي أن تعتمد إصلاحات المناهج التربوية مقاربة متعددة وجهات النظر، تراعي حساسية النزاع في تدريس الحرب الأهلية وقضية المفقودين، وأن تعزّز التفكير النقدي بشأن السرديات المتضاربة حول الماضي، بما يمكّن الطلاب من التعامل مع الاختلافات والانخراط في حلّ النزاعات بطرق سلمية، وأن تضمن إدراج التاريخ الحديث، بما في ذلك فترة الحرب الأهلية وقضية الإخفاء القسري، ضمن مناهج التاريخ، وأن تُدمج سرديات المفقودين والحرب في المناهج المدرسية والجامعية من خلال مقاربات معرفية تعكس تعدّدية وجهات النظر وتُبرز تعقيدات تاريخ لبنان والأثر المجتمعي لحالات الاختفاء غير المحسومة، إضافةً إلى توعية الشباب من خلال ورش عمل وبرامج متخصّصة تشجّع الحوار حول حلّ النزاعات وأهمية التاريخ وقيمة التماسك الاجتماعي.
- ينبغي تدريب المعلّمين عبر توفير برامج تدريب موسّعة للمعلّمين في المدارس الرسمية والخاصة، بما يزوّدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع التاريخ الحساس، وتعزيز الحوار، وتنمية مهارات تحليل النزاعات، وترسيخ التعاطف داخل الصفوف الدراسية.
- وينبغي الاستفادة من الإنتاج الثقافي، بما يشمله من روايات وقصص وأفلام وأعمال مسرحية، في تعزيز الوعي العام والمساهمة في بناء ذاكرة جماعية مشتركة ومُتعافية.

الشراكة مع القانونيّين

حتى الآن، ظلّ الترابط بين مسار التعامل مع الماضي والنظام القانوني في لبنان محدودًا. فباستثناء القانون 105، لم تُعتمد سوى تدابير قليلة لمعالجة احتياجات المفقودين والمخفيّين قسرًا وعائلاتهم. ويتطلّب تعزيز هذا الترابط اتخاذ خطوات عدّة، من بينها:

- بناء قدرات العاملين في المجال القانوني: ينبغي تزويد العاملين في المجال القانوني بالمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع قضايا المفقودين والمخفيّين قسرًا بطريقة تراعي حساسية الضحايا وتضعهم في صلب الاهتمام. ففي بلدان

مثل سيراليون وكمبوديا، ساهمت برامج تدريب متخصّصة للقضاة والمحامين في تعزيز القدرات في مجال العدالة الانتقالية وحقوق الضحايا. ويمكن مبادراتٍ مماثلة في لبنان، تقودها منظمات المجتمع المدني مثل 'المفكرة القانونية'، أن توفّر إرشادات عملية بشأن التحقيقات واعتماد مقاربات قانونية تركّز على الناجين (مركز حقوق الإنسان والعدالة الدولية، من دون تاريخ).

- تطوير إطار شامل لجبر الضرر: ينبغي أن يجمع نظام جبر الضرر الفعّال بين الدعم النفسي والدعم المادي للضحايا وعائلاتهم. وتُظهر التجارب الدولية أنّ جبر الضرر غالبًا ما يشمل الاعتراف الرسمي، والاعتذارات العلنية، ومبادرات إحياء الذكرى، والتعويضات المالية، كما في تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. وفي لبنان، يمكن أن تشمل تدابير جبر الضرر تقديم مساعدات اجتماعية لعائلات المفقودين والعائدين، إلى جانب توفير دعم نفسي من خلال الإرشاد والمبادرات المجتمعية لإحياء الذاكرة (مكلاود، 2015).

تعزيز التضامن

ينبغي تنفيذ حملات توعية عامة ومبادرات تعليمية تهدف إلى تعزيز التعاطف، والحدّ من الوصم، وبناء دعم أوسع لقضية المفقودين ولمسار العدالة الانتقالية. ويمكن تعزيز أثر هذه الجهود من خلال تنسيق العمل بين وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، إلى جانب وزارات الإعلام والتربية والثقافة والعدل. ويكمن الهدف في رفع مستوى الوعي الوطني، وتشجيع الفهم المجتمعي، والتأكيد أنّ قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا قضية وطنية بامتياز.

ولتحقيق ذلك، تبرز مجموعة من الخطوات الأساسية. فينبغي للدولة الاعتراف رسميًا بمعاناة عائلات المفقودين من خلال إدماج قصصهم في السرديات الوطنية، والفعاليات التذكارية، والمواد التعليمية. ويجب أن تدعم الأطر القانونية ولاية الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا، وأن تضمن حقوق العائلات، وأن توفّر الدعم النفسي والاجتماعي لها.

وفيما اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور ريادي في فتح النقاش حول 'الفقدان الغامض' وتوفير مساحات للعائلات لمشاركة تجاربها، ينبغي للدولة إنشاء منصّات وطنية للحوار بين مختلف المكوّنات المجتمعية. وأخيرًا، من الضروري إنشاء نُصُب تذكاري وطني أو اعتماد مناسبات رسمية لإحياء الذكرى تكريمًا للمفقودين والاعتراف بالصدمة المشتركة الناتجة من غيابهم.

فمن شأن هذه الخطوات أن تعزّز التضامن والتعاطف، وأن تسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا، بحيث لا تبقى قضية المفقودين مجرّد تجربة حزينة خاصة بالعائلات، بل تتحوّل إلى قضية وطنية جامعة توحّد المواطنين وتعزّز علاقتهم بالدولة (بركات وعويس، 2023).

الخاتمة

في الختام، لا بدّ من التأكيد أنّ الماضي حاضر فينا ومن حولنا، وثمّة حاجة ملحّة للتعامل معه. وتشكّل قضية المفقودين غير المحسومة في لبنان أحد أبرز محاور هذا المسار، نظرًا لتأثيرها المباشر في الاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنية.

من خلال التشديد على أهمية الاعتراف بمظالم الماضي عبر التعليم، والإصلاحات القانونية، وتطوير أطر شاملة لجبر الضرر، يتّضح أن هناك مجموعة من التدابير القادرة على إحداث فرق حقيقي. وتشكل التوصيات المطروحة دعوة ملحّة إلى التحرك من أجل التعافي والمصالحة، وضمان الاستقرار والتماسك الاجتماعي. فلم يعُد بإمكان لبنان تحمّل مزيد من التأجيل؛ وعليه، يتعيّن على صانعي السياسات والمجتمع ككل إعطاء هذه القضية الأولوية اليوم، لضمان أن تقود الذاكرة والعدالة البلاد نحو مستقبل يسوده السلام والوحدة.

المراجع

وكالة الأنباء الفرنسية وفريق صحيفة 'لوريان توداي' (2025، 10 أيلول/ سبتمبر). الهيئة الوطنية للمفقودين في لبنان تطالب بتمثيلها في المحادثات مع دمشق. 'لوريان توداي'.

أرونسون، ج. د. (2011). نقاط القوة والقيود في جهود جنوب أفريقيا للبحث عن المفقودين في حقبة الفصل العنصري. المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، 5(2)، 262–281. https://doi.org/10.1093/ijtj/ijr013

جمعية الحوار والبحث التاريخي (AHDR). (2024). التفكير تاريخيًا في قضايا المفقودين: دليل للمعلّمين.

بركات، ك.، وعويس، م. (2023). التعامل مع الماضي في لبنان: دعم الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا. المركز اللبناني للدراسات ومنتدى الذاكرة والغد. https://api.lcps-lebanon.org/content/uploads/files//Missing-and-Disappeared-English.pdf

بينتروفاتو، د. (2017). تأليف كتب التاريخ المدرسية في المجتمعات الخارجة من النزاع: من ساحة معركة إلى موقع وأداة لتحويل النزاع. في: سي. بسالتيس، إم. كاريتيرو، وإس. تشيهاجيتش كلانسي (محرِّرون/ات)، تعليم التاريخ وتحويل النزاع: نظريات نفسية اجتماعية، وتعليم التاريخ، والمصالحة (ص. 37–76). دار Palgrave Macmillan للنشر.

بيغابو، ف.، وآخرون. (2025). قرى المصالحة في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية: من الخطاب إلى المصالحة العملية وإعادة الإدماج النفسي-الاجتماعي. مجلة *Discover Social Science and Health, 5*، المقالة 60.
https://doi.org/10.1007/s44155-025-00201-9

بروغان، ب. (1998). النزاعات في العالم: دليل شامل. دار Bloomsbury للنشر.

بوش، ك. د.، وسالتاريلي، د. (2000). وجها التعليم في النزاع الإثني: نحو تعليم يبني السلام للأطفال. مركز أبحاث إينوشنتي التابع لليونيسف.

مركز حقوق الإنسان والعدالة الدولية. (من دون تاريخ). بناء قدرات قطاع العدالة. جامعة ستانفورد.
https://humanrights.stanford.edu/programs/rule-law-and-accountability/justice-sector-capacity-building

ديمبستر، ل. (2019). العدالة الانتقالية و'المختفون' في إيرلندا الشمالية: الصمت، والذاكرة، وبناء الماضي. دار Routledge للنشر.

هوغسيت، م. (2020). العوامل المؤثرة في النزاع الطائفي والسلام من خلال التعليم في لبنان: تحليل إثنوغرافي لتكافؤ الفرص، والاندماج الاجتماعي، والعقد الاجتماعي (أطروحة دكتوراه، جامعة بيتسبرغ).

المركز الدولي للعدالة الانتقالية – لبنان. (من دون تاريخ). 'ملف لبنان'.
https://www.ictj.org/where-we-work/lebanon

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2016). لبنان: التكيّف مع اختفاء الأحبّة.
https://www.icrc.org/en/document/lebanon-coping-disappearance-loved-ones

خلف، س. (2017). من وقت إلى وقت آخر. دار النهار.

لبكي، ب.، وأبو رجيلي، ك. (2005). جردة حساب الحروب من أجل الآخرين 1975–1990 [حصيلة حروب لبنان 1975–1990]. دار النهار. (نُشر العمل أصلًا عام 1993 بعنوان *Bilan des Guerres du Liban, 1975–1990*، عن دار L'Harmattan للنشر).

منظمة 'دعم لبنان'. (2014). نهاية الحرب: من كانون الثاني/ يناير 1989 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1990.
https://civilsociety-centre.org/security-timeline/end-war-january-1989-october-1990

مكلاود، ل. (2015). المصالحة من خلال العدالة التصالحية: تحليل مسار الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. جامعة جورج ماسون.
https://www.beyondintractability.org/library/reconciliation-through-restorative-justice-analyzing-south-africas-truth-and-reconciliation

هيئة الادعاء الوطني في جنوب أفريقيا. (2025). فريق عمل المفقودين التابع لهيئة الادعاء الوطني يؤدّي دورًا حاسمًا في تتبّع رفات الناشطين المناهضين للفصل العنصري واستعادتها.
https://www.npa.gov.za/media/npas-missing-persons-task-team-plays-crucial-role-tracing-and-recovering-remains-anti

أورنتليشر، د. (2005). المجموعة المحدَّثة من المبادئ الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال العمل على مكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102/Add.1). مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
https://doi.org/10.1093/jhuman/huae020

روبينز، س. (2024). سياسات الفقدان الغامض: المفقودون والبيئات الاجتماعية بعد النزاع المسلح. مجلة *Journal of Human Rights Practice*.
https://doi.org/10.1093/jhuman/huae020

شعيب، م. (2016). محاولات التعليم من أجل التماسك الاجتماعي في لبنان: تأملات في إصلاحَي التعليم لعامَي 1994 و2010. *Education as Change, 20*(3).
https://doi.org/10.17159/1947-9417/2016/1531

شعيب، م.، وعكر، ب.، ومكوك، ن.، وحشيشو، و. (2012). تنمية الفهم التاريخي والمهارات في منهاج تاريخ قائم على المحتوى في لبنان: دراسات حالة من أربعة صفوف في لبنان. في: غصيني، ر.، وكرامي، ر.، وعكر، ب. (محرِّرون/ت). تعلّم مادة التاريخ وتعليمها: دروس من لبنان وللبنان: أعمال المؤتمر التربوي الثالث الذي نظمته الجمعية اللبنانية للدراسات التربوية في بيروت، لبنان، 25-26 آذار/ مارس 2011. بيروت: المركز الثقافي العربي.

سنّو، ع. ر. (2018). حرب لبنان 1975–1990. الدار العربية للعلوم.

منظمة Swisspeace. (2016). إطار مفاهيمي للتعامل مع الماضي.
https://www.swisspeace.ch/assets/publications/downloads/Essentials/A-Conceptual-Framework-for-Dealing-with-the-Past-Essential-16-swisspeace.pdf

توما، أ.، وزغبور، م. (2020). الحقيقة والكرامة والعدالة: قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان (موجز سياساتي رقم 2020/3). معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت.
https://aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200710_the_disappeared_english.pdf

توينبي، غ. (1985). حرب من أجل الآخرين. دار Lattes للنشر.

LCPS

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسَّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989 ، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215- 55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 301 799 21 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org